كلفته 25 مليون دولار

نائب الرئيس يفتتح مقر شركة هونداي في يصنعاء

صنعاء / سبأ :

افتتح الأخ عبد ربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أمس مشروع مقر شركة هونداي في اليمن الكائن بحي سواد حزيز بصنعاء. وكان في إستقباله الأخ نبيل هائل سعيد مدير عام الشركة وجي اي كيم نائب رئيس الشركة العالمية هونداي وعدد من رجال الأعمال ورؤساء المؤسسات الإنتاجية والأستثمارية.

وبعد أن قص الشريط إيذانا بإفتتاح المقر تجول الأخ نائب الرئيس في إدارات وأقسام الشركة .. مطلعاً على محتوياتها وتجهيزات الخدماتية في مجالات الصيانة والتجهيزات لمختلف أنواع السيارات والناقلات والخلاطات والمعدات المكنيكية الأخرى .

ويشمل العرض سيارات الإسعاف والدفاع المدني المزودة بالمياه والكهرباء ومختلف التجهيزات اللازمة، كذلك مراكز التدريب والتأهيل في كل مايخص معدات شركة هونداي من مختلف الأحجام بإشراف مختصون وخبراء في مجالات الميكنة والصيانة بمختلف صورها بما يجعل إمكانية الصيانة متوفرة وقائمة على أحد الأسس الفنية والتكنولوجية وذلك في إطار إسهامات رأس المال الوطني.

وفي هذا الصدد عبر نائب الرئيس عن تقديره لما لمسه من توفر القدرات الفنية العالية والنظام الإداري المتطور الذي يأتي في ظل التطورات الكبيرة التي يشهدها القطاع الخاص بفضل دعم وتشجيع القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية بهدف تحقيق غايات النهوض الوطني المنشود على مختلف صعد البناء والتطور.

ونوه نائب رئيس الجمهورية إلى أن المجال واسع ومشروع أمام كل الاستثمارات في مختلف مجالات التحديث والتطوير وفي ظل الحوافز المشجعة التي يوفرها قانون الاستثمار اليمني .

الجدير بالذكر أن تكلفة الإجمالية لإستثمار هذا المشروع بلغ ٢٥ مليون دولار .

صادق على اتفاقيتي قرض لتمويل عدد من الطرق في صعدة

البرلمان يوصي الحكومة بإعداد دراسات شاملة ومستوفاة ودقيقة لمشاريع الطرق

صنعاء / سبأ :

صادق مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة نائب رئيس المجلس يحيى علي الراعي على اتفاقية قرض رقم (٢٥/ ٤٤٥) لتمويل مشروع طريق / حيدان ـ جمعة ـ المنزالة/ بمحافظة صعدة وعلى اتفاقية قرض رقم (٢٦/٤٤٦) لتمويل مشروع طريق مجز ـ غمر ـ رازح بمحافظة صعدة والمبرمتان بين حكومة بلادنا والصندوق السعودي للتنمية، الاولي بمبلغ تسعين مليون ريال سعودي أي ما يعادل٢٤ مليون دولار، والثانية بمبلغ سته وعشرين مليون و/ ٢٥٠/ الف ريال سعودي أي ما يعادل ٧ ملايين دولار وذلك بعد مناقشتهما في ضؤ تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط وبعد التزام المهندس عمر الكرشمي وزير الأشغال العامة والطرق عن الجانب الحكومي بتوصيات المجلس.

والتي أكدت على أهمية تنفيذ المشروعين المستهدف تمويلهما بحصيلة هذين القرضين، وطبقاً للشروط والمكونات والمواصفات والمواعيد المحددة لها وتحري الدقة في اختيار المقاولين عند تنفيذ المشروعين المستهدفين من هاتين الاتفاقيتين وإخضاعهم لاشتراطات ومعايير صارمة تضمن الالتزام بتنفيذ المشروعين وفقاً للشروط والمواصفات والمواعيد الزمنية المحددة.

كما أكدت توصيات المجلس الموجهة للحكومة بهذا الصدد على أهمية القيام بإعداد دراسات كاملة ومستوفاة ودقيقة قبل طلب تمويل مشاريع الطرق بما يمنع من حدوث إشكاليات فنية أثناء تنفيذ تلك المشاريع على الواقع والعمل على تعزيز دور المهندسين المشرفين على تنفيذ المشاريع بما يكفل تنفيذها وفقاً للمواصفات المحددة لها وتلافي القصور والأخطاء إن وجدت أولا فأول.

إلى جانب التأكيد على استخدام ما يتحقق من وفر في مخصصات هذين القرضين في تنفيذ عدد من الطرق الفرعية في المناطق التي يمر بها المشروع وذلك مراعاة للتضاريس الجغرافية الصعبة في تلك المناطق والعمل على موافاة اللجان المتخصصة بالمجلس بتقارير دورية حول مستوى التنفيذ والانجاز للمشروعين المولين بحصيلة هذين القرضين .

من جهة أخري استعرض المجلس التقرير التكميلي المقدم من اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون المالية والخدمات حول نتائج دراستهما عدد من مواد مشروع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية التي طلب إعادة التداول بشأنها وأرجئ مناقشته لهذا التقرير إلى جلسة لاحقة .

من ناحية أخرى وفي أطار ممارسة المجلس لصلاحياته ومهامه الرقابية جرى الاستماع إلى ردود إيضاحية من بعض الوزراء المعنيين على استفسارات عدد من الأعضاء المجلس بشأن عدد من القضايا التي تندرج في نطاق اختصاص كل منهم .. حيث قدم نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي إيضاحات للمجلس بشأن مدى وجود رؤية وإستراتيجية واضحة ومدروسة للاستفادة من القروض والهبات والمساعدات التي حصلت عليها اليمن من مؤتمر المانحين.

وبشأن إعداد الدراسات للمشاريع التي سيتم تمويلها إلى جانب الاستخدام الرشيد للقروض التي سبق التعاقد عليها والآلية الحكومية بحق الجهات الفاعلة لمتابعة تنفيذ هذه القروض في المجالات المخصصة لها والإجراءات التي تتخذها الحكومة بحق الجهات التي لا تستفيد من القروض.

كما بين نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي أسباب تعثر البدء في تنفيذ مجاري مديرية شبام بمحافظة حضرموت.

وتحدث في الجلسة وزير الدولة أمين العاصمة حول أسباب توقف العمل في مداخل أمانة العاصمة، وبشأن سفلتت بعض شوارع أمانة العاصمة وتخريبها أكثر من مرة لإدخال بعض الخدمات ..حيث بين للمجلس بأن جميع المداخل المتعاقد فيها بالأمانة تم استكمال الأعمال فيها والاستلام النهائي لها عدا بعض المداخل.

مشيراً إلى أن بعض العوائق التي تتمثل في رفض بعض المواطنين للتعويضات وذلك بسبب اعتراضهم على قيمة أسعار التعويضات ورفض المقاولين لتسليم قيمة التعويضات، مطالبين بإضافة نسبة للمبالغ التي يقومون بصرفها كتعويضات لما يترتب عليها من خصميات وضمانات للمبالغ المدفوعة، وبسبب تأخر إجراءات صرف مستخلصات نتيجة للتعويضات من قبل الشؤون المالية وكذلك تعارض خدمات البنية التحتية مع هذه المشاريع مثل تعارض خط المياه الرئيسي للعاصمة صنعاء مع مسار مدخل مأرب، وكذلك في مدخل عصر تعارض خدمات الاتصالات والكهرباء مما يسبب تأخير العمل في موقع التعارض، إلى جانب عدم توافر الاعتمادات الكافية لدفع عجلة سير العمل في هذه المشاريع ..حيث لا يتم العمل إلا ضمن حدود الاعتمادات المتوافرة .

وأشار إلى أن مدخل تعز المرحلة الثانية جاري العمل فيها حاليا ومدخل عمران المرحلة الثانية تم إنزال المناقصة للتنفيذ.

وأشار إلى ان هناك عدم تنسيق من الجهات المختلفة وتكرار العمل في نفس الطرق، وأوضح ان جهود كبيرة بذلت لانجاز جزء كبير في مجال الصرف الصحي وبنسبة خمسين بالمائة والتي غطت معظم الأحياء الرئيسية .. منوها إلى أن هناك سعيا حثيثا لانجاز الأحياء المتبقية والبدء بإجراءات مشروع تنفيذ المجاري للمناطق المتبقية والتي تم إعداد الدراسات والتصاميم لها مؤخرا.

وتطرق الأخ وزير الدولة أمين العاصمة إلى الأعمال الجارية في الإنفاق والجسور في أمانة العاصمة وأشار إلى بعض المشاكل والعوائق في تلك الجوانب، وكذا الإشارة إلى الرؤى المستقبلية لتطوير أمانة العاصمة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

ولدى تقديم الأخ وزير الإعلام لردوده الإيضاحية على استفسارات عدد من أعضاء المجلس بشأن الحريات الصحفية والإعلامية وإغلاق بعض المواقع الإخبارية وخدمات الرسائل القصيرة، قال إن الحكومة ووزارة الإعلام تؤمن بان الحرية هي نظام حيازة ولذا ترقى لمستوى القداسة التي تتوجب الحماية وهذا ما يؤمن به مجلس النواب ويعمل من اجله فهو حصن الشرعية الأولى وثمرة وأداءه الممارسة الديمقراطية الحقة ومنبر الصيانة لكل الحقوق والحريات العامة والخاصة على حد سواء.

موضحا ان إقامة المواقع الشخصية والمدونات الالكترونية مباحة إباحة كاملة وهناك تجربة يمنية حرة وناضجة وعلى محدوديتها في هذا الحقل العولمي العلمي والتي يجري فيها تبادل وتداول المعلومات ومالذلك من آثار ايجابية بناءة غنية بالفوائد والخبرات .. منوها الى ان هذا حق المواطن ان يمتلك الموقع والمدونة ويتصرف في كل منهما كما يشاء كجزء من خصوصياته، لافتا الى انه عندما يرتبط ذلك بالمساس بحريات الاخرين وكرامتهم والتدخل في شؤونهم لابد ان يكون عبر نظام متعارف عليه يحمي من تعسف استخدام الحق او الحرية .

وأفاد ان الحرية على إطلاقها وكما يتم الالتزام بها في بلادنا على إنشاء العديد من المواقع الخاصة بالصحافة الالكترونية وتزداد إعدادها مع مرور الأيام دون الحاجة إلى اية معاملات فإنها لا تتطلب معاملات مشابهة للصحف المطبوعة حتى يتحمل أصحابها المسؤولية الكاملة تجاه ما ينشرونه في تلك المواقع .

لافتا إلى أن الوزارة لم تبلغ حتى من قبل الاحاطه والإحصاء بإجراءات إنشاء هذه المواقع ومن هو المسؤول عنها وغير ذلك من البيانات التي يتطلبها القانون بالنسبة للنشاط الصحفي ومتطلباته .. مشيرا على ان بعض المواقع تورطت في ارتكاب ما يعتبر عملا ضد الدولة ومساسا بالمصلحة الوطنية العليا ورغم ذلك فقد وجه الأخ رئيس الوزراء بإعادة عملها.

وتطرق الأخ وزير الإعلام في سياق رده الايضاحي على الاستفسار البرلماني إلى موضوع البث الإعلامي وقال هذا له نظامه الخاص سواء ما يتعلق باستثمار الخدمة المضافة أو البث العام للمشتركين فقط والا فان القضية تتحول إلى فوضى وتتحول الشركات التي قامت على أساس تقدم خدمات هاتفية الى منشئات إعلامية وسياسية تكون بذلك تحت طائلة قوانين أخرى لا علاقة لها بالقانون الخاص بتنظيم استخدام خدمة الهاتف الاتصالية .

واختتم الأخ وزير الإعلام توضيحه مشيرا إلى أن الحكومة تقف مع مجلس النواب جنبا الى جنب في كل عمل يصون الحرية ويحترمها ولابد أن يكون لهما موقفهما ممن يستغل الحرية ليدمر جدواها ويعطل ثمارها المباركة.وفي هذا السياق ووفقا للاجراءات المحددة في اللائحة الداخلية للمجلس والمنظمة لآلية تقديم الاسئلة من اعضاء المجلس والرد عليها من الجانب الحكومي عقب اعضاء المجلس الذين تقدموا بتلك الاستفسارات على ما تطرق اليه الاخوة الوزراء في نطاق توضيحاتهم مبينين جوانب من الايجابيات والنواقص في تلك الردود وذلك من منطلق الاستناد الى القوانين النافذة وتوصيات المجلس في القضايا محل الاستفسارات الاستيضاحية .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه وسيواصل اعماله يوم السبت القادم بمشيئة الله تعالى .

مجلس الشورى: السياحة نافذة مفتوحة على العالم ومساحة للتفاعل الحضاري والثقافي

أكد على دور الدولة في النهوض بالقطاع السياحي والاستغلال الأمثل للمقومات المتوفرة

صنعاء / سبأ :

اختتم مجلس الشورى مناقشاته لموضوع الخدمات السياحية وأهمية تطويرها في الجلسة التي عقدها أمس الأربعاء برئاسة الأخ عبد العزيز عبد الغني رئيس المجلس.

وفي جلسة أمس تناولت مناقشات أعضاء المجلس ما تضمنه تقرير اللجنة المختصة، بشأن واقع الخدمات السياحية، كما تطرقت إلى تداعيات الحادث الإرهابي الذي استهدف مواطنين وسياحاً في محيط عرش بلقيس ومعبد أوام في مأرب.

وفي هذا السياق أكدت مناقشات الأعضاء على أهمية قطاع السياحة للاقتصاد الوطني ودوره في خلق فرص العمل، وعلى أهمية خلق بيئة مشجعة للسياحة وتقديم المنتج السياحي بأسعار منافسة، ونوهت المناقشات بالإنجازات التي حققتها وزارة السياحة على صعيد الدفع بالنشاط السياحي في البلاد ، ولفتت إلى مميزات المنتج السياحي اليمني وبما يتمتع به من عناصر جذب سياحية عديدة.

واعتبرت المناقشات السياحة نافذة مفتوحة على العالم، ومساحة للتفاعل الحضاري والثقافي، وبالتالي فإن سياحة بهذا المفهوم بحاجة إلى جهد متكامل من قبل الجهات الرسمية المعنية، يهدف إلى تشخيص واقع السياحة واتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بتحفيز هذا القطاع.

وأكدت المناقشات على أهمية دور الدولة في تأمين المتطلبات الأساسية للنهوض بالقطاع السياحي بما في ذلك مشاريع البنية التحتية اللازمة لتعزيز فرص المنتج السياحي اليمني على المنافسة، وعلى ضرورة توجيه الموارد نحو إقامة بنية سياحية ومشاريع ، تساهم في الارتقاء بالخدمات السياحية في البلاد.

وشدد أعضاء مجلس الشورى في مناقشاتهم على وجوب الاستغلال الأمثل لكل المقومات المتوفرة، وتكريس الجهود الرسمية والشعبية من أجل النهوض بالجانب السياحي.

وبشأن حادث الاعتداء الإرهابي أوصت المناقشات بأهمية مواجهة تداعيات ذلك الاعتداء بجملة من الإجراءات التي تشمل حشد الجهود والإمكانيات لتجاوز ما حدث، وتخصيص ميزانية مناسبة لدعم جهود الترويج السياحي في الخارج بغية مواجهة آثار العمل الإرهابي.

وأوصت كذلك بإقامة الفعاليات الرسمية والترفيهية في المنطقة التي شهدت الاعتداء، وإقامة المخيمات الشبابية والفعاليات الترفيهية، والتظاهرات الثقافية التي تعيد الثقة بأهم موقع سياحي على مستوى اليمن.

ودعت المناقشات إلى إيلاء الجانب الأمني أولوية قصوى من خلال زيادة الدعم المادي وإعداد خطة أمنية لمواجهة هذه الظاهرة ، وضرورة قيام وسائل الإعلام بدورها في التوعية بمخاطر ظاهرة الإرهاب على المجتمع والاقتصاد الوطني ، وأكدت المناقشات على أهمية تقديم كافة أوجه الدعم لوزارة السياحة لتتمكن من أداء مهامها على أكمل وجه، وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في مجال السياحة، وتدريب الكوادر المتخصصة للقيام بالخدمات السياحية، فضلاً عن التواصل الدائم مع البعثات الدبلوماسية وإشراكها في مهمة الترويج السياحي.

وقد تحدث في الجلسة وزير السياحة نبيل حسن الفقيه الذي قدم توضيحات حيال ما تضمنه تقرير اللجنة المختصة بالمجلس، وأحاط المجلس بملابسات الحادث الإرهابي الإجرامي الذي استهدف مجموعة من السياح الأسبان في محيط عرش بلقيس ومعبد أوام بمأرب عصر الاثنين، وبالتأثيرات السلبية المحتملة لهذا الحادث، في ظل صدور تحذيرات في الأسواق الرئيسية المصدرة للسياح بعدم السفر إلى اليمن.

مشيراً إلى النجاح الذي استطاع قطاع السياحة تحقيقه خلال الفترة الماضية والذي ساهم في ارتفاع نسبة الحركة السياحية خلال العام الماضي إلى ١٥ بالمائة بزيادة ٣ بالمائة عن المستهدف، وفي ظل تطور هام في الخدمات والمنشآت السياحية على مستوى البلاد، وحيث كانت التوقعات تشير إلى استمرار وتيرة النمو خلال هذا العام قبل أن يقع حادث الاعتداء الإجرامي بمأرب.

وتطرق وزير السياحة إلى التحركات التي تزمع الوزارة القيام بها لمواجهة تداعيات هذا الحادث الإرهابي وطبقاً لما أقره مجلس الوزراء بالأمس ، وفيما يخص الجوانب المؤسسية والتنظيمية أوضح وزير السياحة أن وزارته أعدت اللوائح التنظيمية المنظمة لعمل الوزارة، وأصدرت اللوائح المنظمة لأعمال المنشآت السياحية والفندقية المختلفة، وشرعت في إدخال واستخدام النظم الآلية للمعلومات السياحية ، وقامت أيضاً بتنفيذ عملية المسح السياحي النوعي لمعرفة الواقع الراهن للمنشآت والخدمات السياحية والطاقة الإيوائية وبما يمكن من تحديد الاحتياجات المستقبلية من المنشآت السياحية.

كما قامت بتنفيذ استبيان حول معوقات حركة السياحة الداخلية ووضع المعالجات الكفيلة بتنشيطها حيث من المقرر أن تعقد يوم السابع من يوليو ورشة عمل للإعلان عن نتائج هذا الاستبيان.

وتحدث وزير السياحة عن اهتمام الوزارة بالصناعات الحرفية حيث يجري التنسيق مع الجمعيات الحرفية بشأن إعادة النظر في المنتج الحرفي ليأتي ملائماً مع متطلبات السائح ويكون معبراً عن طبيعته المحلية الخاصة.

وقال وزير السياحة : إن الوزارة بدأت بتنشيط أنماط سياحية جديدة مثل سياحة المغامرات والمهرجانات والمؤتمرات، وأنشأت مركزاً لخدمات الاستثمار السياحي يعنى بتقديم الخدمات لرجال الأعمال المهتمين بالاستثمار السياحي وإشراك السفارات اليمنية في الخارج في عملية الترويج، والتعاقد مع مكاتب للدعاية في أهم الأسواق المصدرة للسياحة بهدف التنسيق مع الفعاليات السياحية والإعلامية والتعريف بالمنتج السياحي لليمن، وأنجزت كافة وسائل الترويج للمنتج السياحي من خرائط ومطويات ووسائل عرض إليكترونية وإطلاق موقع السياحة على شبكة الإنترنت.

مستعرضاً الواقع الراهن للاستثمار السياحي، ودوافع الاستثمار، والإطار المؤسسي والتشريعي للاستثمار، والتخطيط الشامل للمناطق والمشروعات السياحية، والصعوبات والمعوقات والفوائد المتوقعة من تنمية وتشجيع الاستثمار.

وتحدث في الجلسة الأخوة مطهر أحمد تقي رئيس الهيئة العامة للتنمية السياحية، والدكتور عوض عبد الله بامطرف رئيس الهيئة العامة لتنمية الجزر وعلوان الشيباني رئيس مجموعة العالمية ونائب رئيس مجلس الترويج السياحي.

واستعرض تقي ورقة الهيئة العامة للتنمية السياحية والتي تضمنت ملاحظات حول تقرير اللجنة المختصة بالمجلس، واستعرض من خلالها أيضاً جهود الهيئة في مجال المسح السياحي للمواقع المؤهلة للتنمية السياحية، والتي قال إنها بلغت ٣٣٤موقعاً ، كما تحدث عن جهود إعداد الخرائط الاستثمارية والتي بلغت تسع خرائط شملت مختلف محافظات الجمهورية والجزر، فضلاً عن إعداد الدراسات ووضع المخططات العامة للمواقع المخصصة لأغراض التنمية السياحية، والمرتكزات التخطيطية للمراكز السياحية، بالإضافة إلى الترويج للمشاريع الاستثمارية السياحية.

من جهته تحدث بامطرف عن جهود الهيئة العامة لتنمية الجزر، وأكد الحاجة إلى توحيد الإدارة الخاصة بالتنمية السياحية وبأهمية إقرار قانون للاستثمار في الجزر ، وبما يضمن توفير البنية التحتية للتنمية في الجزر وتحديد تكلفة الاستثمار في الجزر على ضوء ما يتوافر من بنى تحتية وخدمات، وضرورة إيجاد شركة للنقل البحري تصل الجزر المأهولة ببعضها وبالبر.

فيما تحدث الشيباني عن القيمة الاقتصادية للنشاط السياحي والتحديات التي تقف أمام تطوير قطاع السياحة، والأهمية القصوى للاستثمار في هذا القطاع باعتباره أكثر القطاعات الاقتصادية غنى بالفرص والعوائد.

وتحدث عن الحاجة إلى حماية المنتج السياحي وخصوصا المكون الثقافي والأثري من العبث، كما تحدث عن الحاجة إلى تطوير البنية التحتية للسياحة وتوفير الخدمات الكفيلة باستقطاب السياح اليمنيين المقيمين في الخارج وكذا السياح العرب والأجانب ، مشيراً في ختام كلمته إلى الأهمية القصوى لتأهيل الكوادر البشرية وذلك من خلال إيجاد مراكز متخصصة لتأهيل الكوادر اليمنية القادرة على التعامل مع السياح بشكل لائق.

هذا وقد قرر المجلس في ختام مناقشاته تشكيل لجنة لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع تضم في عضويتها لجنة السياحة والبيئة وممثلين عن وزارة السياحة والهيئة العامة للتنمية السياحية والهيئة العامة لتنمية الجزر وممثلين عن القطاع الخاص.

وكان المجلس قد استمع في مستهل الاجتماع إلى قراءة لمحضر اجتماعه السابق وأقره.

حضر الاجتماع الأخوة : محمد محمد مطهر وكيل وزارة السياحة المساعد، وعبده ناجي الصنوي وكيل الهيئة العامة للتنمية السياحية المساعد وعبيد الحظاء مدير عام التخطيط بالهيئة، وعبد الجبار عبد الله سعيد الصلوي مدير عام المنشآت والخدمات السياحية بوزارة السياحة، وممثلين عن جمعية الوكالات السياحية وشركات السياحة في اليمن.

الجالية اليمنية بالرياض تدين تفجير مأرب الإرهابي

الرياض / أمين بن كده الكثيري:

أدانت الجالية اليمنية بالرياض في اجتماع استثنائي عقدته لمناقشة ما حدث من تفجير ارهابي في مارب وبشده حادث التفجير الإرهابي الآثم الذي تعرض له الفوج السياحي الاسباني والمواطنين اليمنيين في معبد أم بلقيس بمأرب وأكدت الجالية في بيان لها وقوفها الدائم والمستميت مع القيادة السياسية والشعب اليمني ضد أي عمل إرهابي وإجرامي يهدف إلى زعزعة الأمن وسكينة الوطن والمواطن والتأثير على السياحة والاقتصاد الوطني منوهة أن الجالية اليمنية تدعم وبشكل مطلق كافة الإجراءات التي اتخذتها وستتخذها قوات الأمن ضد كل من تسول له نفسه العبث بأرواح المواطنين وبأمن الوطن ومصالحه.

هذا وقد قال الشيخ طه محمد الحميري رئيس مجلس التنسيق الأعلى ورئيس الجالية اليمنية بالرياض في بداية الاجتماع نيابة عنى وعن جميع أبناء الجالية اليمنية نعبر عن إدانتنا الشديدة واستنكارنا البالغ للعمل الإرهابي الجبان والشنيع الذي ارتكبته العناصر الإرهابية في منطقة معبد بلقيس بمأرب والذي راح ضحيته عدد من الأبرياء من السياح الأجانب والمواطنين اليمنيين.

و نؤكد وقوفنا المطلق بأرواحنا وأولادنا وأموالنا إلى جانب فخامة الأخ الرئيس والحكومة ضد كل من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن والآمنين.

وقال إن ما أقدمت عليه تلك العناصر الإرهابية المجرمة من عمل إرهابي إجرامي غادر يعكس النفسية الإجرامية والعدائية المتأصلة لدى هؤلاء المخدرين في عقولهم وتفكيرهم وسلوكهم والذين تحركهم نوازع إجرامية شيطانية شريرة للأضرار بالوطن والاقتصاد الوطني ومصالح اليمن وعلاقاته مع الآخرين وبالسياحة والاستثمار من خلال ارتكابهم لتلك الأعمال الإجرامية الإرهابية خدمة لأهداف ومخططات خبيثة معادية للوطن والأمة.

وطالب الشيخ طه الحميري الأجهزة الأمنية مواصلة جهودها في ملاحقة العناصر الإرهابية أينما كانت والتعامل معها ومع كل من تسول له نفسه المساس بأمن الوطن واستقراره وسكينته العامة والإضرار بمصالحه بحزم وقوه وبما يكفل ردعهم واستئصال آفة الإرهاب وكل أشكال الإجرام وعبر الحميري لأهالي الضحايا من الأسبان واليمنيين عن عزائه الحار باسم كل أبناء الجالية.

وتحدث في الاجتماع الذي دعت إليه الجالية اليمنية في الرياض الشيخ عمر يحيى البطاطي نائب رئيس الجالية قائلا حالة استنكار وغضب عارمة انتابت كافة أبناء الجالية اليمنية بالرياض تجاه التفجير الإرهابي الذي راح ضحيته عدد من المواطنين و السياح ألأجانب بمأرب و إن لا أحد يقوم بمثل هذه الأعمال سوى من هم أعداء الله والوطن ولا نجد وصفاً بشعاً للحادثة أنهمً بهذا العمل الإرهابي هدفوا إلى إن يلحقوا الضرر بسمعة اليمن ويضر بالاستثمار وقطاع السياحة .

وللأسف الهدف هو إن تأتي مجموعة مجرمة لتدمر تلك الجهود التي تعملها الحكومة بقيادة رئيس الجمهورية لتعزيز الأمن والاستقرار .

في كلمة الأمين العام للجالية الشيخ حسين علي باهميل عبّر هو الآخر عن إدانته وأسفه لهذا الحادث الشؤم .

وقال إن مثل هذه الأعمال الإجرامية تسيء إلى شعبنا ووطننا وقيمنا النبيلة .مشيراً إلى ما يعرف عن الشعب اليمني من سجايا نبيلة وإكرام الضيف احترامه لزواره وضيوفه.

وقال لابد من التأكيد على أهمية تحصين الشباب عن طريق التربية الصالحة وغرس القيم الإيجابية للانتماء الوطني في نفوسهم لما من شأنه تجنبيهم مخاطر الوقوع في هذا السلوك الشاذ والدال على ضعف القيم السامية.

وفي نهاية الاجتماع اقر المجتمعون دعمهم وبشكل مطلق كافة الإجراءات التي اتخذتها وستتخذها قوات الأمن ضد كل من تسول له نفسه العبث بأرواح المواطنين والمستأمنين وبأمن الوطن ومصالحه.

الاتحاد العام لشباب اليمن في البيضاء يشجب الأعمال الإرهابية في مأرب

البيضاء / 14 أكتوبر :

شجب الاتحاد العام لشباب اليمن محافظة البيضاء الاعمال الاجرامية الارهابية التي حدثت يوم الاثنين المنصرم في محافظة مأرب واستهدفت الابرياء من السياح الاسبان والمواطنين اليمنيين.

وجاء في بيان ادانة واستنكار اصدره الاتحاد امس بان هذه الاعمال جزء من مخططات اجرامية تهدف الى زعزعة الامن والسكينة العامة.

واعرب الاتحاد العام لشباب اليمن عن ثقته الكبيرة بان قيادتنا السياسية ستتعامل مع هؤلاء المجرمين الخونة بكل شدة وسيكونون عبرة لكل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار وطننا الغالي.

واكد بأن شباب اليمن سيظلون دوما محصنين من كل فكر دخيل يسيئ الى ديننا ووطننا الحبيب ..

ووصف الاتحاد العام لشباب اليمن في محافظة البيضاء بيانه بانه رسالة عهد ووفاء وعرفان لفخامة الرئيس القائد رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح راعي الشباب الاول حفظه الله.

واعرب عن التقدير العالي لدعم فخامة الرئيس لابنائه الشباب .. وجدد العهد والوفاء للقيادة السياسية بالحفاظ على منجزات الثورة والوحدة ..

فرع رعاية اسر الشهداء ينعي المناضل حسين محضار حسين

عدن / سبأ:

نعت الهيئة العامة لرعاية اسر الشهداء ومناضلي الثورة اليمنية فرع عدن وفاة المناضل حسين محضار حسين عن عمر ناهز السبعين عاما.

وعدد بيان النعي الصادر أمس مناقب الفقيد النضالية واسهاماتة في مرحلة الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني والدفاع عن الثورة والوحدة اليمنية .

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته والهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

" إنا لله وإنا إليه راجعون" .